

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة أعضاء المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية،

السيد الرئيس،

أود باسم وفد بلادي ان أهنتكم على انتخابكم لرئاسة أعمال الدورة الثامنة عشر للمؤتمر العام لليونيدو، وكذلك السيدات والسادة المنتخبين لعضوية اللجان المختلفة بالمؤتمر، متمنين لكم التوفيق في إدارة اعمال مؤتمرنا هذا. كما نتقدم بجزيل الشكر لدولة الامارات العربية المتحدة على استضافتهم الكريمة مؤكدين لكم عن تعاون وفد بلادي الكامل معكم من أجل إنجاز اعمال هذا المؤتمر. كذلك نتقدم بالشكر لسعادة سفيرة روسيا البيضاء السيدة كوبشينا على ادارتها الحكيمة للمؤتمر العام في دورته السابعة عشر.

كما أود ان أنقل لكم تحيات معالي وزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني السيد خالد العسيلي والذي يعرب عن أسفه لعدم تمكنه من الحضور وتمثيل دولة فلسطين نظراً لعدم حصوله على تأشيرة الدخول الى دولة الامارات العربية المتحدة.

السيد الرئيس،

بدايةً، يعرب وفد بلادي عن تقديره للمدير العام لليونيدو السيد لي يونغ ولسكرتارية المنظمة على جهودهم في دعم وتعزيز التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، وكذلك الشكر موصول للشعبة الإقليمية للمنطقة العربية في اليونيدو على تعاونهم ودعمهم لدولة فلسطين على مدار السنوات الماضية.

السيد الرئيس،

لقد انضمت دولة فلسطين كدولة كاملة العضوية في اليونيدو في العام الماضي وهذا تماشياً مع تحمل دولة فلسطين لمسؤولياتها على الصعيد العالمي وايماناً منا بدور منظمة اليونيدو في إدماج اقتصاديات البلدان النامية في الاقتصاد العالمي من خلال تشجيع التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة من خلال دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما ونؤكد ان دولة فلسطين ستقوم بجميع ما يترتب عليها ومن واقع مسؤوليتها وستفي بجميع التزاماتها المتعلقة بمخرجات هذا المؤتمر. وذلك على الرغم من أن دولة فلسطين ما زالت تقبع تحت أطول احتلال شهده العصر الحديث، هذا الاحتلال بنهجه الاستعماري وبانتهاكه الصارخ لجميع

القوانين والاتفاقيات الدولية والثنائية وقرارات الشرعية الدولية، وبمصادرتة اليومية للأرض الفلسطينية لصالح الاستيطان، والسيطرة على الموارد المائية والطبيعية، وفرضه القيود على حركة الأشخاص والبضائع، وكافة الإجراءات التي يتخذها الاحتلال لحرمان فلسطين من تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد - التي هي أصلاً محدودة - وخاصة تلك الموجودة في المناطق المسماة (ج). إن كافة هذه العوائق لها نتائجها المباشرة في زيادة تكلفة الإنتاج وبالتالي تقليل فرص التنافسية للصناعة الفلسطينية مما يشكل تحدياً خاصاً للتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في دولة فلسطين ويحتم علينا العمل سوياً كمنظمة وأعضاء وممولين بشكل خلاق وحثيث لتحقيقها.

## السيدات والسادة الأعضاء،

تكمّن متطلبات التنمية في فلسطين في تعزيز قدرة الاقتصاد الفلسطيني على مقاومة القيود المفروضة من قبل الاحتلال وصولاً إلى استقلاله وتحقيقاً للانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي بالبناء على الميزات التنافسية للصناعات الفلسطينية المختلفة. وفي هذا فإننا نشيد بجميع الجهود الدولية الهادفة إلى تخطي العقبات التي يفرضها الاحتلال ونقدر جهود منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على الأرض في فلسطين من أجل دعم متطلبات التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة من خلال رزمة البرامج والمشاريع التي تنفذها في دولة فلسطين، سواء المشاريع التي تنفذ على مستوى وطني كمشروع تطوير سلسلة القيمة في قطاع الأحذية، ومشروع توظيف النساء والشباب في قطاع النسيج، ومشروع استخدام الطاقة المستدامة في الصناعة أو المشاريع التي تنفذ على مستوى إقليمي مثل تطوير القطاع الخاص في منطقة جنوب المتوسط، ومشروع التجمعات العنقودية الصناعية الإبداعية والثقافية، ومشروع سويتش ميد، وغيرها من المشاريع والبرامج التي تستجيب ورؤية الحكومة الفلسطينية، خاصة الأولويات المدرجة في أجندة السياسات الوطنية 2017-2022 والتي تعتبر أحد الأدوات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في فلسطين بما يشتمل ذلك على الأهداف ذات الأولوية في خلق فرص عمل للشباب والمرأة، تمكين البنية التحتية للابداع والصناعة وكذلك تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً.

ونتطلع إلى تعزيز جهود اليونيدو في الاقتصاد الأخضر والدوار، وفي إدماج التكنولوجيا في القطاعات الإنتاجية بهدف تعزيز القدرة التنافسية للشركات والمنتجات، وتوفير الموارد اللازمة التي تعد عاملاً رئيسياً لتحقيق الأهداف المنشودة في النمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر والبطالة. وفي ذات السياق، فإننا في دولة فلسطين ننظر بجديّة لغاية إدراج دولة فلسطين ضمن برنامج شراكة الدول التابع للمنظمة (Country Program)، كما تم الطلب من منظمة اليونيدو دعم دولة فلسطين في صياغة إستراتيجية

صناعية انطلاقاً لتطوير سياسة صناعية شاملة ومتكاملة لتحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030، علاوة على ضرورة تحديد أولويات الاستثمارات المباشرة فضلاً عن دعم القطاعات الواعدة التي يمكن من خلالها جذب الاستثمارات.

وفي هذا الإطار، فإننا نؤكد أننا نعمل وبشكل حثيث على دعم وتنمية القطاع الصناعي في دولة فلسطين على الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية التي نواجهها، ولهذه الغاية فقد تم اتخاذ العديد من الخطوات التي من شأنها تطوير البيئة التحتية الموجهة لتمكين القطاع الصناعي، ومن ضمنها تقديم رزمة حوافز في قطاعات واعدة، في الطاقة والطاقة المتجددة والمياه، وفي قطاع الاتصالات، إضافة إلى إنشاء المدن الصناعية والمناطق الحرة، علاوة على تطوير البنية التحتية للجودة. كما وتستمر جهود دولة فلسطين في تحسين بيئة الأعمال والاستثمار حيث نعمل على إدخال رزمة من التعديلات على التشريعات ذات العلاقة للتشجيع على الاستثمار والتوسع الصناعي وفق أحدث النظم والتكنولوجيا المنافسة إقليمياً ودولياً.

لقد سعت وزارة الاقتصاد الوطني خلال الأعوام الماضية ومن خلال التعاون مع مجتمع المانحين، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى تحديث قطاع الصناعة، وتطوير تنافسيته من خلال تنفيذ منهجية التكتلات العنقودية Industry Clusters، وحالياً ووفقاً لرؤية الحكومة، تعمل وزارة الاقتصاد الوطني على تطوير العناقيد الصناعية التنموية Industrial Development Clusters بهدف تعزيز الميزات التنافسية للقطاعات المستهدفة جغرافياً والموزعة في مختلف محافظات الوطن. ونحن نتطلع إلى الشراكة المستمرة بالتعاون مع الإدارات المختلفة والبرامج القائمة والمستقبلية لليونيدو وخاصة أننا نعمل بنموذج متميز من الشراكة في التنفيذ وجلب التمويل بهدف تنفيذ الاستراتيجيات الصناعية وتوفير الدعم اللازم من أجل تنفيذ خطة العناقيد الصناعية في فلسطين لغاية المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة من خلال العمل على الهدف التاسع إضافة إلى المساهمة في وضع الحلول المناسبة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفق التزاماتنا الدولية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

في الختام، لا يسعني سوى أن أتوجه بالعرفان والامتنان لجميع الدول الأعضاء التي تساهم في وضع الاقتصاد الفلسطيني على طريق التنمية المستدامة، وإنني على ثقة بأن أعضاء المؤتمر العام ومجتمع المانحين سيقومون بتوفير الموارد اللازمة التي تتيح لمنظمة اليونيدو المساهمة بفاعلية في تحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في دولة فلسطين كجزء من التزام المجتمع الدولي بتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة.

أشكركم بالنيابة عن حكومة دولة فلسطين على حسن استماعكم مع تمنياتنا لمؤتمرنا هذا بالنجاح.